

نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار

- لفظ البخاري " ما كان يدا بيد فخذوه وما كان نسيئة فردوه " والحديث استدل به على جواز تفريق الصفة فيصح منها ويبطل ما لا يصح وتعقب باحتمال أن يكونا عقدا مختلفين ويؤيده ما في البخاري في باب الهجرة إلى المدينة عن أبي المنھال المذكور ذكر هذا الحديث . وفيه " قدم النبي صلى الله عليه وآلہ وسلم المدينة ونحن نتابع هذا البيع فقال ما كان يدا بيد فليس به بأس وما كان نسيئة فلا يصلح " فمعنى قوله ما كان يدا بيد فخذوه أي ما وقع لكم فيه التقادم في المجلس فهو صحيح فما مرضه وما لم يقع لكم فيه التقادم فليس ب صحيح فا تركوه ولا يلزم من ذلك أن يكونا جميعا في عقد واحد واستدل بهذا الحديث أيضا على جواز الشركة في الدرارم والدنا نير وهو اجماع كما قال ابن بطال لكن لا بد أن يكون نقد كل واحد منها مثل نقد صاحبه ثم يخلطا ذلك حتى لا يتميز ثم يتصرفان جميما الا أن يقيم كل واحد منها الآخر مقام نفسه . وقد حكى أيضا ابن بطال إن هذا الشرط مجمع عليه واختلفوا إذا كانت الدنانير من أحدهما والدرارم من الآخر فمنعه الشافعي ومالك في المشهور عنه والковفيون إلا الثوري . واختلفوا أيضا هل تصح الشركة في غير النقاد فذهب الجمهور إلى الصحة في كل ما يتملك وقيل يختص بالنقد المضروب والأصل عند الشافعية اختصاصها بالمثل . وحديث اشتراك الصحابة في أزواجهم في غزوة الساحل كما في حديث جابر عند البخاري وغيره يرد على من قال باختصاص الشركة بالنقد لأن النبي صلى الله عليه وآلہ وسلم قررهم على ذلك . وكذلك حديث سلمة بن الأكوع عند البخاري وغيره أنهم جمعوا أزواجاهم ودعا النبي صلى الله عليه وآلہ وسلم لهم فيها بالبركة ويرد على الشافعية حديث أبي عبيدة الآتي . وحديث رويفع والحاصل (أن الأصل) الجواز في جميع أنواع الأموال فمن ادعى الاختصاص بنوع واحد أو بأنواع الشرك المفصلة في كتب الفقه فلا نقبل دعوى الاختصاص بالبعض الا بدليل